

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

متطلبات تأسيس أسواق العقود المستقبلية في العراق

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال

مقدمة

من قبل الطالب

محمد يونس سلمان

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر نعمت غالي الفرجي

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة متطلبات تأسيس اسواق العقود المستقبلية وبيان مدى توافر هذه المتطلبات في العراق وكذلك بناء تصميم تنظيمي للسوق المقترح ، وذلك لتنامي الحاجة إلى وجود هذا السوق من اجل إتاحة الفرصة للمستثمرين العراقيين لاستخدام ادواته لإغراض التحوط من تقلبات الأسعار والاستفادة من فرص المضاربة لقطاعات أخرى من الجمهور ومن هنا برزت مشكلة الدراسة التي تتضمن شقين: الأول منهما هو عدم وجود سوق منظم لعقود المستقبلية يلبي متطلبات المتحوظين والمستثمرين في العراق.

والشق الثاني يتمثل في تعدد التصاميم التنظيمية لهذه الأسواق واي من هذه التصاميم مناسب للبيئة العراقية .

لذلك اعتمدت الدراسة على أربعة تساؤلات تتضمن:

١. ما هي متطلبات تأسيس أسواق العقود المستقبلية؟
٢. مدى وجود حاجة لتأسيس هذه الأسواق في العراق؟
٣. ما هو الاختلاف في التصميم التنظيمي لهذه الأسواق؟
٤. مدى امكانية تأسيس هذه الاسواق في العراق؟

ولغرض الإجابة على هذه التساؤلات فقد تم دراسة متطلبات تأسيس أسواق العقود المستقبلية واخذ نماذج لأسواق مختلفة في دول عربية وأجنبية وهي الولايات المتحدة ودولة الإمارات واليابان والهند وذلك لاستخلاص ما هو مناسب للتنظيم في السوق المقترحة والوصول إلى أفضل صيغ التنظيم كما تم دراسة وتحليل المتطلبات المتوافرة في العراق والتي تهتم جانب التأسيس بصورة مباشرة وهي البيئة التشريعية العراقية والتي تضمنت مجموعة من القوانين ذات الصلة وهي القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية وقانون الشركات المعدل، الاستثمار، ضريبة الدخل وقانون المصارف العراقية الجديد وكذلك تحليل بيئة الاستثمار العراقية التي تشتمل على مجموعة من الجوانب الأول منها المؤسسات المالية العراقية والتي تم دراسة قطاعين منها هما قطاع المصارف وقطاع شركات الاستثمار المالي وبينت واقع هذه المؤسسات وعددها ورؤس أموالها وحجم نشاطها كما في ٣١-١٢-٢٠٠٧ ومقارنة هذا الواقع مع نفس المؤسسات المالية في دول عربية مختلفة هي دولة الإمارات العربية والسعودية والأردن اما الجانب الثاني من جوانب بيئة الاستثمار فهي السياسة النقدية المتبعة حاليا في العراق وما تقوم به من دور في هذه البيئة لفترة من ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٧.

اقترحت الدراسة إطارا عاما متكاملا لسوق العقود المستقبلية المقترح اشتمل على الإطار القانوني والتصميم التنظيمي الذي تضمن على الهيكل التنظيمي والأداة المالية المقترحة للتداول وهي عملة الدولار الأمريكي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

- إمكانية تأسيس سوق للعقود المستقبلية في العراق في حال توفر البنى التحتية الأساسية والقوانين والتشريعات التي تجيز هذا التأسيس.
كما توصلت إلى مجموعة من التوصيات أهمها:
- البدء بمراحل التأسيس التدريجي لهذه الأسواق في حال توفر متطلبات تأسيسها من خلال فتح سوق تدرج فيه أداة مالية واحدة هي الدولار الأمريكي او مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم تطويره ليشمل أوراق مالية أو سلع زراعية أخرى (الحبوب).